توصيات الملتقى

الوطني حول:

"التفكك الأسري الواقع والتحديات"

المنعقدة جلساته يوم 21 ماي 2025، مدرج الملتقيات العربي بن مهيدي بكلية الحقوق

بتاريخ 21 ماي 2025، وبعد المداولات المنعقدة بين لجنة التوصيات للملتقى الوطني حول: "**التفكك الأسري الواقع والتحديات**"، وذلك بعضوية السادة الآتية أسماؤهم:

الرتبة	الاسم واللقب	الصفة
الأستاذ الدكتور	جمال عياشي	رئيسا
الدكتورة	أسماء مكي	عضوة رئيسة للملتقى
الأستاذ الدكتور	جمال الديب	عضوا ممثلا للمخبر
الأستاذ الدكتور	بن سعيد بن عودة	عضوا ممثلا عن الحاضرين
الدكتور	عبد الكريم جواهرة	عضوا ممثلا للمخبر
طالب الدكتوراه	كمال بخوش	عضوا ممثلا للطلبة

توصل الملتقى إلى مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى توحيد الجهود وتوثيق المقترحات الرامية إلى الإسهام في بناء منظومة أسرية متماسكة ورأب التفكك الأسري، من خلال معالجات علمية ومقاربات واقعية تستجيب للتحديات الراهنة وتعزز الاستقرار الأسري والمجتمعي.

أ. **توصيات علمية / أكاديمية:**

1. دعوة الباحثين والمراكز البحثية المتخصصة إلى تحليل أثر التحولات الاقتصادية، لاسيما ارتفاع تكاليف المعيشة، على بنية الأسرة واستقرارها، بالتركيز على العوامل المؤدية إلى التفكك الأسري وتراجع الروابط الاجتماعية، للتوصل إلى حلول علمية لمعالجة هذه الإشكالات وصياغة سياسات اجتماعية واقتصادية ناجعة .

2. ضرورة التقييم الشامل لبرامج التعليم والتكوين المعتمدة في كل المستويات، في إطار ترسيخ القيم الأخلاقية في المجتمع، ومكافحة الانحرافات السلوكية، والمساهمة في الحدّ من السلوكات السلبية التي تؤدي إلى التفكك الأسري، وتطوير برامج فعالة تتناسب مع التحولات الاجتماعية والثقافية .

3. الدعوة إلى دراسات تحليلية معمّقة عن تأثير القوانين والتشريعات الأسرية على المشكلات العائلية لتقييم مدى فعاليتها في الحد من ظاهرة التفكك الأسري، ورصد الممارسات التي قد تساهم عن قصد أو غير قصد في تفاقمها، مع وضع معايير تشريعية وإصلاحية تراعي التوازن في الحقوق والواجبات وتدعم مصلحة الأسرة.

ب. **توصيات تتعلق بالأسرة:**

1. التأكيد على أهمية دور الأولياء في إشباع الحاجات النفسية والعاطفية والمادية للأبناء، وضرورة حمايتهم من الآفات الاجتماعية والمشكلات الناجمة عن الخلافات الزوجية، لوقاية الطفل من المشكلات النفسية، مما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار النفسي والاجتماعي لكل أفراد الأسرة.

2. الدعوة إلى تعزيز ثقافة الحوار داخل الأسرة، من خلال تشجيع الأسر على توظيف مختلف الوسائل والهيئات والآليات المتاحة، بما في ذلك الوسائط الإعلامية، مع التركيز على إبراز النماذج الإيجابية في بناء أسر مستقرة وفاعلة، إسهامًا في غرس الوعي وترسيخ القيم الأسرية السليمة في المجتمع.

3. العمل على الحدّ من الآثار السلبية للهيمنة التكنولوجية على العلاقات الأسرية، وذلك من خلال توجيه استخدام الوسائط الرقمية بحذر ووعي لتعزيز التماسك الأسري، من خلال إحداث منصات تفاعلية متخصصة ومبتكرة تساهم في تعزيز الحوار بين أفراد الأسرة، وتُعينهم على مواجهة كل أنواع التحديات بأساليب تربوية عصرية مبتكرة.

4. العمل على ترسيخ مقومات استقرار الأسرة باعتبارها الضمان الأولي للنمو السليم والمتكامل للطفل، وتكثيف الجهود التوعوية حول الآثار النفسية والاجتماعية للعنف الأسري وسوء معاملة الأطفال، بما يُسهم في تعزيز بيئة أسرية آمنة ويضمن مساندة مستديمة من أجل أسرة ذات تماسك قوي.

5. العمل على تعزيز مكانة الأصول في الكيان الأسري وحمايتهم مدنيا ببيان حقوقهم المدنية التي تكفل لهم حياة هنية في كبرهم وحماية جزائية تمنع أي تعد عن تلك الحقوق المكفولة قانونا.

ج. توصيات تتعلق بالمؤسسات الاجتماعية والتربوية:

1. تعزيز دور المؤسسات الدينية والتعليمية في ترسيخ الثقافة الأسرية الإسلامية، وذلك عبر إدراج مقررات تربوية عملية متخصصة تُعنى بالقيم الإسلامية ومبادئ الحياة الأسرية، مع التركيز على تنمية مهارات التواصل الفعّال، بما يسهم في إعداد أجيال واعية وقادرة على بناء أسر متماسكة ومتوازنة.

2. التأكيد على أهمية تأهيل المقبلين على الزواج وحديثي الزواج عبر برامج تكوينية متخصصة تُعنى بالجوانب النفسية، والاجتماعية، والشرعية، والقانونية ومهارات الحياة الأساسية من أجل إعداد أسر متمكنة وقائمة على التفاهم والتكامل، مما يقلل من احتمالات الخلاف والفشل والتفكك الأسري

3. الدعوة إلى الاستفادة من النماذج العالمية الرائدة كالنموذج الماليزي وغيره من النماذج الجيدة في تأهيل المقبلين على الزواج والمتزوجين حديثًا عن طريق تنظيم دورات تكوينية وتربصات متخصصة، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، وضمان مواءمة المحتوى للقيم والعادات والتقاليد المحلية، للإسهام في بناء أسر متماسكة وواعية بأدوارها ومسؤولياتها.

4. دعوة المؤسسات الإعلامية وكل منصات التواصل الاجتماعي إلى الإسهام الفاعل في ترسيخ الوعي الأسري والقيم الإسلامية الأصيلة من خلال إنتاج محتوى إعلامي إيجابي يعكس النماذج الأسرية الناجحة، ويعزز ثقافة الاستقرار والتماسك داخل الأسرة، على أن يكون هذا المحتوى منسجماً مع الخصوصية الثقافية والاجتماعية الجزائرية ذات الجذور الإسلامية المتينة، وذلك بهدف حماية الأسرة من محاولات التفكيك التي تمس الأسرة والمجتمع.

ح. توصيات تتعلق بالتشريعات والمحاكم:

1. ضرورة والإلزام بالكفاءة في الزواج للحد من ظاهرة التفكك الاسري؛

2. الدعوة إلى تجنب اللجوء إلى القوانين والقضاء قدر الإمكان في حلّ الخلافات الأسرية والجنوح لآلية الوساطة والصلح، إذ أنَّ اللجوء إلى المحاكم في بداية المشكلة غالبا ما يسهم في تعميق الخلاف الأسري، خاصة في ظل قلة الوعي بالثقافة القانونية والإجراءات .

3. ضرورة إنشاء مكاتب متخصصة في شؤون الأسرة تساهم في حل المشاكل الأسرية قبل اللجوء إلى المحاكم، لتتولى مهمة الوساطة والصلح تحت إشراف خبراء مختصين وذلك لضمان وقاية الأسرة من التفكك والتوصل إلى حلول ناجعة لتعزيز التسامح والتفاهم بوسائط ودية من أجل استقرار الأسرة.

4. تفعيل أحكام المادة 56 من قانون الأسرة، وسنّ نصوص قانونية إضافية تعزز آليات التحكيم بين الزوجين، بهدف تشجيع التسوية الودية للنزاعات الأسرية وتوفير أطر خيارات وأطر قانونية تحمي حقوق كل الأطراف وتدعم استقرار الأسرة.

5. على المشرع الجنائي إعطاء الأولوية للنظر في تشديد العقوبات في الحالات التي يكون فيها الضحية طفلًا، وسن مواد قانونية إضافية وقائية لحماية الطفل، والعمل على تشديد العقوبة على الجناة في حق الطفل للحد من تفاقم الاعتداء على القصر.

6. سن تدابير تأهيلية وإصلاحية تهدف إلى إصلاح الجاني وتمكينه من العودة إلى الحياة الأسرية وذلك لضمان إعادة الدمج الإيجابي للجاني في الأسرة والمجتمع وتعزيز القيم الأسرية.

7. إعادة النظر في التنظيمات القضائية والعمل على إنشاء محاكم أسرية متخصصة، من خلال مراجعة بعض الإجراءات القانونية بهدف تحسين آليات التعامل الفعّال مع القضايا الأسرية وضمان تقديم حلول تراعي خصوصية العلاقات الأسرية للحد من تفاقم ظاهرة التفكك الأسري .

لجنة التوصيات